العدد (1827) السنة السابعة - الأثنين (21) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كيف ترى الصين نفسها؟

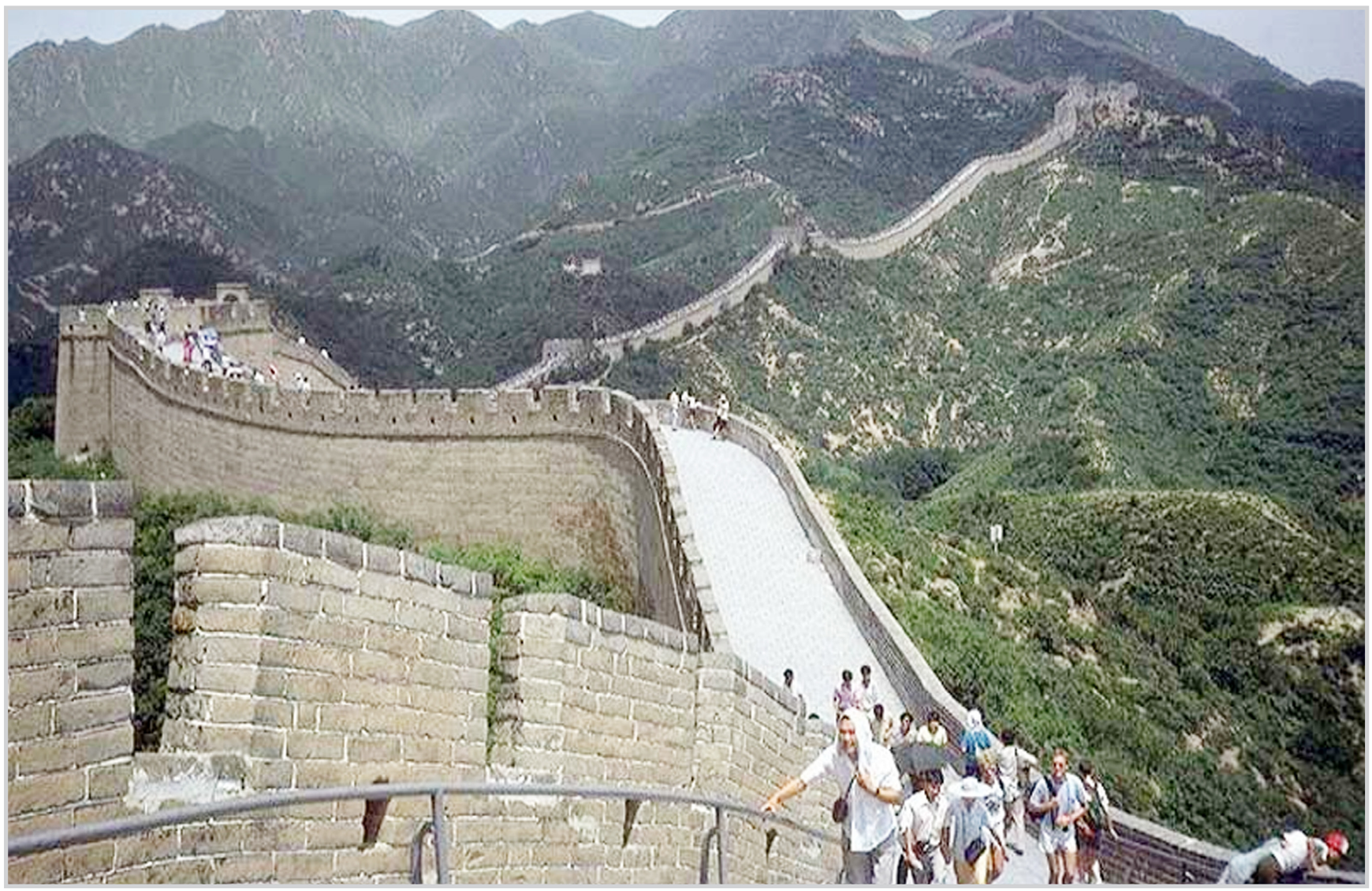

عبد الله المدني

الأمم الحية هي تلك التي لا تقف في مكانها جامدة متفرجة، وإنما تتحرك وتتفاعل مع الأحداث، وتضع لنفسها ستراتيجيات قصيرة المدى وأخرى متوسطة وبعيدة، بل هي التي تعيد حساباتها وخياراتها من وقت إلى آخر طبقا لمقتضيات الحال، و تبدل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، حتى وإنْ اضطرت إلى إعادة صياغة ستراتيجياتها كاملة.

وإذا كان هذا الكلام ينطبق على أمم حية كثيرة، فإن أبرزها بلا شك هي الصين، التي تراقب جيدا، وتستخلص الدروس بدقة، وتغير خياراتها، وتعيد رسم سياساتها الداخلية والخارجية من وقت إلى آخر كي تتلاءم مع أوضاع عالم يتغير بسرعة صاروخية في كل ميدان.

حدث ذلك في السبعينيات والثمانينيات بعد الانفتاح على الولايات المتحدة والغرب، وحدث لاحقا في التسعينيات بعيد سقوط الإتحاد السوفيتي، ويحدث اليوم مجددا في ظل بروز قوى عملاقة منافسة تتقدمها الهند واليابان والإتحاد الأوروبي، وربما روسيا.

على أنه برغم كل ما بلغته الصين من تقدم علمي وقوة اقتصادية وشأن عسكري في العقود الأخيرة، فإنها إلى اليوم لم تحدد لنفسها وصفا دقيقا. بمعنى هل هي دولة نامية أم متقدمة؟، قطب عالمي أم قطب إقليمي؟، بلد صناعي أم زراعي؟،قوة عالمية أم قوة شبه عالمية؟

فالقيادة الصينية المعروفة بالذكاء والحذر – شأنها في ذلك شأن الصينيين عموما – تتردد مثلا في إضفاء صفة الدولة العظمى على بلادها مؤكدة: "أن الولايات المتحدة ستبقى وحدها – برغم كل أزماتها الحالية – القوة الأعظم في المدى المنظور" ومكيفة سياسات الخارجية وفق هذه المعادلة. وبالمثل فإن قادة بكين لا يعتبرون الصين – برغم صعودها الاقتصادي المطرد المعروف – قوة إقليمية عظمى في ظل وجود دول في المنطقة لا تقل أهمية وقوة وصعودا مثل الهند واليابان. أما إذا أتينا إلى صفة "النامية" التي ظل المعلم "ماو تسي تونغ" وخلفاؤه حريصين على إسباغه على بلادهم لحقبة طويلة بهدف التقرب من الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ناهيك عن هدف تخويف هذه الدول من الخصم الإيديولوجي السوفياتي، فإن صين اليوم تحت قيادة "هو جينتاو" لا تزال متمسكة بهذه الصفة، وإنْ لأهداف أخرى مثل تسهيل عملية تمددها في القارة السوداء للاستحواذ على مصادر الطاقة ومكامن التعدين دون حساسيات.

والحقيقة – في رأي الكثيرين من محللي ومتابعي الشؤون الصينية – أن الصين، بغض النظر عما يقوله قادتها في خطبهم وتصريحاتهم ومؤتمراتهم الحزبية، هي دولة عملاقة تجمع كل مؤهلات البروز كقوة عظمى يوما ما. ونقول يوما ما لأنه لا يمكن التكهن بدقة حول الزمن الذي ستحتاجه القيادة الصينية لمعالجة المشاكل الداخلية من تلك التي لا تليق بدولة تتبع أسمها كلمة "عظمى"، ونعني بتلك المشاكل قضايا مثل "الانفتاح السياسي"، و"الحريات المدنية"، و"النظام المصرفي المتين"، و"الوحدة الوطنية الراسخة"، و"النمو المتوازن ما بين الحواضر والمناطق النائية"، و"الحد من الفساد والتسيب". وبطبيعة الحال، فإن الذين حددوا خمسين عاما، كفترة زمنية قصوى تعالج الصين فيها القضايا المذكورة، سرعان ما تراجعوا عن جملتهم الشهيرة "سوف يشهد العالم بروز الصين كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٥٠".

ربما يحتاج ما ذكرناه في الأسطر السابقة إلى شيء من التفصيل. صحيح أن الصين نجحت في أن تتحول منذ منتصف العقد الجاري إلى ثاني أكبر قوة جاذبة للاستثمارات الأجنبية (بعد الولايات المتحدة)، كما نجحت في فتح أسواق العالم أمام صادراتها المتنوعة (مثلا زادت تجارتها مع العالم العربي من ٣٦,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٧,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٩)، وفي تحقيق معدلات نمو تراوحت ما بين ٩ – ١٠ بالمئة خلال العقدين الماضيين (أي أكثر بكثير من معدلات سائر الاقتصاديات الكبرى في العالم)، فأصبحت بالتالي رابع أكبر دولة في المبادلات التجارية، وثاني أكبر مستورد للنفط، وثالث أكبر سوق للمركبات على مستوى العالم، وثاني مالك لأضخم الاحتياطيات النقدية الأجنبية إلى جانب اليابان. وصحيح أن الصين صارت تنتج من الصلب ما يفوق إنتاج دول الإتحاد الأوروبي مجتمعة بعشرين مرة. وصحيح أنه من بين كل عشرة أكياس من الأسمنت ينتج في العالم تستهلك الصين منها أربعة أكياس في ورشة الإعمار والإنشاءات التي لا تهدأ، إلا أن الصحيح هو أن كل هذه الإنجازات الباهرة أفضت إلى ظواهر سلبية، بمعنى أنها وضعت الصين أمام تحديات جديدة. فالتوسع في التصنيع كان على حساب الزراعة، الأمر الذي سيجعل البلاد عاجلا أم آجلا مضطرة لاستيراد الطعام، خصوصا في ظل عدد السكان الضخم(أكثر من ١,٥ مليار نسمة)، وبقاء معدلات المواليد السنوية على حالها، كما أن التوسع في التصنيع، معطوفاً على تحسن الدخول، وبالتالي التوسع في استخدام الطاقة أدى إلى حدوث مشاكل بيئية خطيرة وغير مسبوقة. وتحسن الأحوال المعيشية كنتيجة لزيادة معدلات النمو في مختلف القطاعات حوّل البلاد منذ عام ١٩٩٣ من دولة مكتفية ذاتيا في الطاقة إلى دولة مستوردة لها، بل دولة يزداد فيها الطلب على الطاقة باطراد رهيب، وهو ما دفع القيادة السياسية إلى تخصيص جزء معتبر من مدخرات البلاد وميزانيتها العامة للإنفاق على اكتشاف مكامن جديدة للنفط والغاز في داخل الصين وخارجها.

والاستعجال في اكتساح أسواق العالم بالمنتج الصناعي الصيني، جعل عبارة "صنع في الصين" مرادفة للبضائع قليلة الجودة، بل المتسببة في الحوادث المميتة، خصوصاً في ظل صعوبة تطبيق لوائح الضبط والربط بدقة بسبب ترامي أطراف البلاد وانتشار الفساد بين المسؤولين، وتزايد جماعات المافيا.

والتباطؤ في تدشين إصلاحات سياسية – حتى في حدودها الدنيا – وضع القيادة الصينية في مرمى الانتقادات المريرة من الدول الكبرى، والمنظمات الحقوقية الدولية، علاوة على أنها سهلت من تعاطف العالم مع خصومها في الداخل كشعبي التبت وتركستان الشرقية.

وطريقة إدارة بكين المتعجرفة لإقليم "هونغ كونغ" الذي عاد إلى السيادة الصينية في عام ١٩٩٧ وفق صيغة "نظامان وبلد واحد"، لم تشجع التايوانيين على الانضمام إلى البر الصيني، فظلت "تايبيه" شوكة في خاصرة بكين، بل ظلت ضمن الأسباب التي تدفع الأخيرة للأنفاق الهائل على التسلح والأبحاث العسكرية (وصل هذا الإنفاق إلى ٧,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣، وظل يتزايد مذاك بنسبة ١٠ بالمئة سنوياً، حتى وصل إلى ٣٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ مثلا).

وإذا ما انتقلنا إلى سؤال آخر هو "ما هي الخيارات الإستراتيجية التي وضعتها الصين لنفسها، أو ما هي أبرز ملامح وأهداف السياسات الخارجية الصينية في المدى المنظور"، فإننا سنجد الآتي:

أولاً: تعتبر الصين التنمية الاقتصادية هدفا رئيسيا لسياساتها الخارجية، بمعنى أنها تضع مصالحها الاقتصادية في المقام الأول، وتستخدم البرغماتية في تحقيقها. ثانياً: تعتبر الصين عملية تحديث وتقوية قدراتها العسكرية أمرا ضروريا من أجل احترام نفوذها الإقليمي والدفاع عن مكتسباتها.

ثالثاً: تعطي الصين أهمية خاصة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ليس من منطلق حاجتها إلى الاستثمارات والأسواق الأمريكية الكبيرة فحسب، وإنما أيضا من منطلق أن التعاون الثنائي مع واشنطون كفيل بإيجاد حلول واقعية للعديد من الأزمات العالمية والصراعات الدولية، ويبدو أن واشنطون تبادل بكين النظرة ذاتها بدليل إقحام الأولى للثانية في ملفي طهران وبيونغيانغ النوويين.

رابعاً: تعطي الصين أهمية كبرى لعلاقاتها مع القوى الكبرى مثل الهند، وروسيا، والإتحاد الأوروبي، من منطلق أن هذه القوى قادرة على منافستها على الساحة الدولية لجهة الاستحواذ على الأسواق ومكامن الطاقة، أو تأسيس النفوذ والتأثير، وبالتالي يجب عدم الدخول معها في صراعات أو مماحكات، كما أن الصين تعطي أهمية كبيرة لروابطها مع الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وخصوصا تلك الدول التي تتمتع بأسواق كبيرة قادرة على امتصاص الصادرات الصينية الرخيصة، أو الدول التي تمتلك احتياطيات ضخمة غير مستغلة من النفط والغاز والمعادن.

خامساً: تملك الصين رؤية مزدوجة بخصوص اليابان كقوة إقليمية منافسة، الأولى سلبية وتقول أن اليابان عدو تاريخي شرس يجب أن يُحجم عسكريا كيلا تفكر يوما ما في استعادة دورها الإمبراطوري التوسعي القديم. والثانية إيجابية وتقول بأن اليابان نموذج تنموي ناجح يجب الإفادة القصوى منه تجارة وتصنيعا واستثماراً وتقنية.

سدساً: تولي الصين اهتماماً كبيراً بمسألة الحلول مكان الولايات المتحدة الأمريكية كحليف أمني لدول جنوب شرق آسيا، حيث تعيش كتل بشرية كبيرة من أصل صيني. وفي سبيل هذا الهدف تبذل بكين جهودا شاقة لمحو الصورة القديمة التي انطبعت عنها في أذهان شعوب هذه الدول كقوة ديكتاتورية شرسة، ونظام توتاليتاري عنيف، لا يضمن التعددية السياسية، ولا يؤمن بالملكية الخاصة، ويبالغ في تقييد الحريات الفردية.

المجتمع المدني كائن عاقل

عدنان الصالحي

ثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني بدلالات معيارية وأيديولوجية، فوفقاً للرؤية الليبرالية التقليدية، يتسم المجتمع المدني بأنه مجال الاختيار، والحرية الشخصية، والمسؤولية الفردية، في مواجهة الدولة التي تقوم بوظائفها معتمدة على سلطتها الإكراهية الإلزامية، قبال ذلك يتيح المجتمع المدني للأفراد المجال للمساهمة بتحديد مصائرهم الخاصة وفقا للأطر العامة للقوانين وممارسة أنشطتهم المختلفة بحدود الحريات الشخصية وعدم التعدي على مساحات الآخرين.

ويفسر ذلك أهمية وجود مجتمع مدني قوى متسم بالحيوية كملمح أساسي للديمقراطية، ورغم وجود إشكالية أشار إليها بعض المفكرين ومن بينهم (محمد أركون ومحمد عابد الجابري) الذي يوافقه الرأي في وجود أسبقية للتجربة الديمقراطية عن تأسيس المجتمع المدني و(برأيهما)؛ فان الديمقراطية أقدم في تكوينها، وإنها هي التي تصنع المجتمع المدني، فـ(أركون) يرى إن مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تكون بدون تشبع بالفكر وتسلح بمبادئ الديمقراطية وان وجود المجتمع المدني مشروط بهذا الأمر، فيما يرى آخرون بان لا ديمقراطية بدون وجود المقدمات الصحيحة لها ومن بينها المجتمع المدني ومنظماته فهي التي تدفع بإقامة الحياة التعددية و تستطيع المشاركة في إنشاء ديمقراطية واقعية ناشئة من متطلبات المجتمع لا سياسية يختارها الحاكم في طريقة حكمه.

ويتطلب قيام مجتمع مدني واع إشاعة ثقافة المدنية كثقافة عامة هي الأساس لنشوئه وإنتاجه، وأي محاولة دون وجود تلك الثقافة يكون مصيرها الفشل فإنشاء المجتمعات المدنية لا يتم بتشريع ولا سن قانون تطبقه جهة معينة بل هي ثقافة تنشا بين الأفراد وكلما تطورت وتصاعدت تلك الثقافة كان نتاجها دولة تتسم بالمدنية والتعددية، يرى بعض المختصين وجود عدة عوامل شريطة أساسية لإنشاء مجتمع مدني منها:

١- وجود القناعة التامة من كون الإنسان القيمة العليا وحياته الهدف الأسمى من كل الأهداف.

٢- مقدار ثقافة المجتمع وقدرته على التطور ومساحات التفاعل والانفتاح على الثقافات الأخرى مع ما يتواجد من ثقافات.

٣- وجود سمة التطوع والعمل غير الربحي و إشاعة ثقافة الإيثار.

٤- سمو المصالح العليا على المصالح الشخصية والاستشعار بأهمية ترابط المصير وان لا مصلحة شخصية إلا بوجود مصلحة عامة.

٥- الشعور بالانتماء والمستقبل الواحد والتعامل بمبدأ المواطنة والإنسانية.

٦- حسن الظن المتبادل والتسابق في تقديم التنازلات من اجل النجاح.

٧- العمل وفق رؤية ومنطق الإمام علي (عليه السلام): (الناس صنفان أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) فلا فرق بين احد و آخر سوى بالجد والاجتهاد.

٨- إذابة الطبقية بين أفراد المجتمع والعمل على أساس الحقوق والواجبات.

٩- وجود الأجواء الحميمة في أي عمل ومحاربة الكراهية.

ويمكننا وصف الحالة المدنية بـ(الكائن العاقل) الذي تكون تصرفاته ناتجة عن وعي وحكمة فينفع نفسه والآخرين، على عكس الحالة العسكرتارية التي يمكن وصفها بـ (الكائن المجنون) فهو يمارس الاعتباطية في أي عمل يؤديه والنتيجة تكون الضرر لنفسه ولغيره.

ولهذا الأمر الكثير من المصاديق فالمجتمعات التي تعاني من العسكرة وتبتعد عن المدنية غالبا ما تكون مجتمعات أزمة لها ولجيرانها بل وللمجتمع الدولي بأسره، فيما تعاكس الدول المدنية الحالة بكونها دول تقدم الفكر العلمي والثقافي المؤسس لبناء دولة عصرية، وقبل ذلك تكون رائدة لنفسها بالتطور والاستقرار.

المدنية المنشودة لن تحصل عليها المجتمعات في ليلة وضحاها خصوصا تلك التي تعتمد الطابع العشائري والقبلي في تركيبها، إلا إننا نستطيع القول بعقلنة الكثير من الأفكار وتهذيبها وفق نظمها العامة، بحيث يمكن الحديث عن جو مدني بشكل أو بأخر، تمهيدا لإضافة بصمات مستقبلية أخرى وهذا يتطلب بدوره إذابة ثقافات وتغيير أخرى منها تبني ثقافة السلام ونبذ العنف وتوخي الحالة الإنسانية كمشتركات تجمع بني البشر.

ولعل أهم ما يسهم في معالجة المجتمعات المصابة بداء العسكرة وابتعادها عن المدنية هو العمل على إعادتها الى قواعد الفطرة الإنسانية الأساسية، فالفطرة إذا ما نمت نمو طبيعيا سلميا متعايشا مندمجا فان المجتمع سيكون سمياً خالياً من المشاكل وبعيدا عن العدوانية والانعزالية والتقوقع، على خلاف ذلك فيما لو غرست فيه بعض الأمور الدخيلة فانه سيهجن بشكل يفضي الى تغيير الإنسان وابتعاده عن طبيته ومدنيته وقدرته على التعايش مع الآخرين.

ورب قائل يقول ان الناس متماثلون في طبائعهم وأشكالهم غير إن ظروفهم هي من يجبرهم على فعل السلب والإيجاب، وهذا خلاف المنطق العقلي والسببي فالإنسان هو المؤثر الأقوى بإدارة الحياة وليس جزءاً من نتاجاتها، بل إن المنظومة العالمية اليوم تتحمل نتائج القرارات التي اتخذها الإنسان نفسه ولم يتخذها غيره، ولذا فهو مؤثر وصانع التأثير ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلقاء اللوم على الطبيعة أو القدر لان ذلك خلاف العدالة التي نؤمن بها للخالق (عز جل) حيث وهب الإنسان حرية الاختيار وفق مبدأ الثواب والعقاب.

وكما حول الإنسان العالم اليوم الى (كائن مجنون) بإتباعه العسكرة والتسلح والحروب والعنف، فانه يستطيع بنفس القدرات على تغيير مسار وسلوك المنظومة ليجعلها مدنية تنتج السلام والخير، وهذا بدوره يمنحه جميع الحريات المعقولة، فيما تعاكس الحالة ذلك لو اختل وضع المنظومة الاجتماعية فإنها تمنح الإنسان حريات غير معقولة وصورية بل قد تكون حريات منحرفة تؤدي بالنتيجة الى الهلاك الخلقي والنفسي والجسدي أو قد تنشا الدكتاتوريات الفردية أو الجماعية.

المرجع الديني الراحل الإمام السيد محمد الشيرازي (رحمه الله) يصف هذا الجانب بقوله: (ثم إن هناك عقبات نفسية كالجبن والاستسلام تمنع الإنسان من العمل بهذا الاتجاه..، فإذا خاف الإنسان من هذه العقبات فإنه ليس باستطاعته التخلص من الحالة المفروضة عليه، فعليه أن يزيل هذه العقبات ويربي نفسه على الشجاعة والإقدام حتى يكون بمستوى خوض الصراع لأجل التغيير..، فتنمية المواهب والتربية الشخصية وصقل النفس ضرورات لابدّ منها لتحقيق الهدف..، وأن تكون قلوبنا مفتوحة للآخرين، وأن لا نفرق بين هذا وذاك وأن يكون المقياس هو (التقوى) و(حسن الإدارة) فإننا إن اتصفنا بأخلاقيات وسلوكيات فاسدة كالحسد والنفاق والنظرات الضيقة فلن نستطيع أن نؤسس مجتمعا مدنيا ونظاماً أقوى من الأنظمة القائمة، بل إن مجتمعاتنا ستبقى أسيرة العسكرة والجيوش الظلامية).

المجتمع المدني مفهوم حديث النشأة لدى الكثير من الشعوب وخصوصا الشرق أوسطية منها، ولذلك فلا يمكن فرضه بطريقة التناول (الدوائي) بل هو بحاجة لتهيئة الأرضية المناسبة عن طريق تغيير الكثير من خرائطنا الفكرية والإيديولوجية والنفسية وطرق تعاملنا وطبيعة نظرتنا للآخرين، مع بقاء الثوابت الصحيحة للمجتمعات دون مساس كحرمة العائلة وقدسية الأديان وتقوية الحياء العام، وإيجاد المقدمات الضرورية لذلك من امن ومستلزمات حياة معيشية حتى يمكن العبور من مرحلة التفكير المعيشي الى التفكير الإبداعي ثم لتتبعها بعد ذلك تغييرات على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي للفرد و للمجتمع برمته، وكل ذلك يفرض وجود قدر من الشجاعة اللازمة لرفض الموروثات الخاطئة وتثبيت الصحيح منها وتطويرها.